قضايا

«الراي» تعرض مسار العلاقة بين الرياض وبيروت وتسأل محللين عن أبعاد «الزيارة الحدث»

الملك عبدالله في لبنان للنأي به عن الصراع المحموم بين إيران والغرب

بيروت - من ريتا فرج

«ان دعم لبنان واجب علينا جميعاً، ومن يقصّر في دعم لبنان فهو مقصّر في حق نفسه وعروبته وانسانيته». لم يكن الكلام الذي أدلى به الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال عدوان يوليو 2006 غريباً عن مسار العلاقات التاريخية بين الرياض وبيروت، والتي يمكن وصفها بانها من أكثر العلاقات استقراراً منذ بدايات التبادل الديبلوماسي بين البلدين أواخر خمسينات القرن المنصرم. الدور السعودي في لبنان اتسم بالفاعلية منذ توقيع «اتفاق الطائف» برعاية الملك الراحل فهد بن عبد العزيز. ولكن قبل هذه المرحلة كان للرياض دور في مقاربة الملف اللبناني. فقد شكلت الحرب الأهلية التي اندلعت العام 1975 المحطة الأهم للدور السعودي في لبنان. آنذاك، حاولت الرياض وقف الحرب عبر مؤتمرات عدة، وصولاً الى «تدشين» الدستور اللبناني الجديد العام 1989. وقبل هذه الحقبة بذلت المملكة جهوداً لاحتواء الأزمة اللبنانية، بدأت في القمة السداسية في الرياض العام 1976 واستمرت مع مؤتمري الحوار الوطني في جنيف ولوزان في اواسط الثمانينات.

من الرياض إلى الطائف

عقدت «قمة الرياض» بين خمس دول عربية هي سورية، السعودية، الكويت، مصر، لبنان، اضافة الى «منظمة التحرير الفلسطينية» بين 16 و18 اكتوبر 1976 بدعوة من السعودية، بغية وضع حد للأزمة الناشئة من الصدام المسلح بين «الحركة الوطنية» و«الجبهة اللبنانية». وقد أثبتت قدرة المملكة على ادارة الاستقرار، ولو موقتاً، آنذاك، خرجت القمة بعدد من القرارات: وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال، تشكيل قوات الردع العربية، تطبيق «اتفاق القاهرة»، وحفظ الأمن الداخلي. وعقد مؤتمر الحوار الوطني الأول في جنيف بين 31 أكتوبر و4 نوفمبر 1983 بمشاركة وزير الدولة السعودي الشيخ محمد ابراهيم مسعود كمراقب. وبعد أقل من أربعة أشهر، عُقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني الثاني في لوزان من 12 مارس الى 20 منه العام 1984 وقد شاركت المملكة فيه أيضاً بصفة مراقب.

وبين 23 و26 مايو 1989 عقدت القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء على خلفية تفاقم التوتر الأمني في لبنان. وارتأى المؤتمرون تشكيل لجنة ثلاثية تضم الملك فهد بن عبد العزيز والملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد تكون مهمتها الأساسية القيام بالاتصالات والاجراءات التي تراها مناسبة بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني لمناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية، واجراء انتخابات رئاسة الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني على ان يتم ذلك في غضون فترة أقصاها ستة أشهر.

براغماتية ووسطية

منذ دخول السعودية نادي الدول الاقليمية نتيجة لأهميتها الاقتصادية أولاً، ولما تشكله من مرجعية دينية في العالم الاسلامي السني ثانياً، تحاول تبني سياسة خارجية متوازنة، سواء في ما يتعلق بالقضايا الشرق الأوسطية، أو ما يرتبط برؤيتها للتوجهات الدولية المستجدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وقد اتجهت المملكة الى توثيق علاقاتها العربية، رغم دخولها في صراع ضمني مع بعض الدول في مراحل معينة، وتحديداً على الجبهتين السورية والعراقية. وفي المقابل سعت المملكة الى بناء علاقات مع المجتمع الدولي، على قاعدة تبادل المصالح المشتركة. والبراغماتية السياسية التي تميزت بها في سياستها الخارجية وفي ادارتها للملفات المتداخلة على المستويين الاقليمي والعربي، خصوصا القضية الفلسطينية والأزمات اللبنانية المتكررة، أضفت على دورها بعداً استراتيجياً قوامه ادارة الأزمات بديبلوماسية التوازن.

بلورت المملكة رؤية معتدلة في علاقتها مع المجتمع الدولي، ولم تتجه لاتخاذ مواقف حادة من الغرب انطلاقاً من قاعدتها الدينية. ومن جهة أخرى، لم تتساهل في القضايا الكبرى ومن بينها الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني، وحددت لنفسها مقاربة ديبلوماسية ترتكز على التوفيق والتسوية السلمية. في هذا المعنى، حاولت السعودية التأسيس لسياسة خارجية وسطية، تأخذ في الاعتبار عدم التساهل في الحقوق العربية، وتوطيد علاقتها مع الغرب وتحديداً الولايات المتحدة التي ترتبط معها بأواصر تاريخية.

الملك عبد الله بن عبدالعزيز

بين الرياض ودمشق

لا يمكن مقاربة العلاقات السعودية - اللبنانية بمعزل عن علاقة الرياض بدمشق. وقد بقيت هذه العلاقة على متانتها طوال فترة حكم الرئيس حافظ الأسد، رغم انتماء كل طرف الى معكسر في الحرب الباردة، وتناقض النظامين على المستوى الايديولوجي. وقد أدركت المملكة باكراً، أهمية دور دمشق في المعادلات الشرق الأوسطية، خصوصا ما يتعلق بالملف اللبناني. ولكن دمشق افترقت عن السعودية في كثير من الملفات، في مقابل الالتقاء معها في جبهة مصرية- سعودية- سورية مضادة لـ «حلف بغداد». ثم افترق البلدان في الستينات عندما التزم الحكم السوري تحالفه مع الاتحاد السوفياتي، ولكن ذلك لم يمنعهما من توحيد المواقف في ما يتعلق بتحرير الكويت على سبيل المثال، والتزام القضية الفلسطينية. ومع رحيل الأسد الأب العام 2000 وما أعقبه من تحولات دولية تلت هجمات نيويورك، وصدور القرار 1559 الذي طلب الانسحاب السوري من لبنان، وما انتجه من انعكاسات عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 فبراير 2005 شكل الصاعق اللبناني بداية الأزمة بين البلدين. وقد وضع الصاعق تحت عناوين كثيرة، من المطالبة السعودية بالانسحاب السوري الفوري من لبنان، الى التفاوت في مقاربة عدوان 2006. ووصل التأزم الى ذروته اثر حديث نائب الرئيس السوري فاروق الشرع عن شلل في الدور السياسي للرياض قائلاً «ان للمملكة دوراً مهماً في المنطقة وفي التضامن العربي والعلاقات العربية، والعربية - الاسلامية، ولكن هذا الدور المهم للسعودية شبه مشلول الآن بكل أسف، ولا أعرف الأسباب، لكن المعطيات تؤكد ان هذا التقييم ليس بعيداً عن الواقع». وأعطى الشرع مثلين: الأول يتعلق بـ «اتفاق مكة» بين حركتي «حماس» و«فتح» الذي تم انجازه في دمشق التي شهدت اجتماعات غير معلنة بين القيادة السورية ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وقيادة «حماس»، وفي مقدمها خالد مشعل. وأوضح الشرع انه تم الاتفاق على ان يتم اعلان الاتفاق في السعودية بناء على رغبة الطرفين ووافقت سورية على ذلك. وأضاف الشرع «تم الاتفاق على ضرورة العمل على رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني واخراج المسؤولين في حكومة «حماس» والمجلس التشريعي الأسرى في السجون الاسرائيلية، الاّ ان أياً من هذا لم يحصل». وتساءل: «لماذا لم يحصل هذا الأمر؟ اما ان الولايات المتحدة لم تستمع الى حليفتها التقليدية في المنطقة، أي السعودية، واما ان السعودية ليست في وضع تستطيع عبره ان تتابع مستلزمات هذا الاتفاق». والمثال الثاني الذي أعطاه الشرع هو «عدم مشاركة الرياض في اجتماعات دول الجوار في دمشق، وكان يمكن للسعودية ان تحضر عبر موظف بسيط في السفارة، ولو كان لديها بعض التحفظات، ولكن كان هناك تعمد بان يترك مقعدها شاغراً. نحن نرغب في علاقات أخوية ممتازة وقوية واستراتيجية مع السعودية، لكننا لا نستطيع ان نفرض ذلك، لان العلاقات بين الدول تحتاج الى رغبة بين الجانبين، والخلل في هذه العلاقة ليس من قبل سورية، اذ ليس معقولاً ان يضحى بعلاقة تاريخية عمرها 36 عاما ولم يحصل خلالها أي سوء تفاهم. ستحاول سورية رأب الصدع في العلاقات العربية - العربية، فالجسم العربي أصبح هشاً من الداخل، وهناك اناس يشعرون بالهزيمة من الداخل من دون أي مبرر، فاميركا تفشل وتنهزم في العراق وافغانستان، وهم يحزنون لذلك».

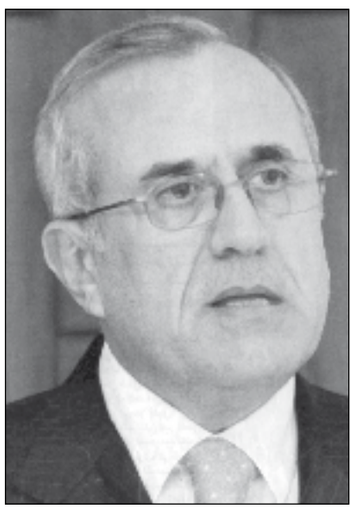
الرئيس ميشال سليمان

الدوحة وما بعدها

الأزمة اللبنانية التي اندلعت اثر قرار حكومة الرئيس فؤاد السنيورة بفك شبكة اتصالات «حزب الله»، والتي آلت الى اتفاق القوى السياسية اللبنانية في الدوحة بعد أحداث 7 مايو 2008 أكدت مجدداً أهمية الملف اللبناني بالنسبة الى الرياض. ورغم ان قطر كانت الراعية لهذا الاتفاق، لكن اهتمام المسؤولين السعوديين بقي حاضراً خلال مراحل انعقاد المؤتمر. ومع استراحة المحاربين من قوى 14 و 8 مارس، صاغ التوافق السعودي السوري مجدداً المعادلة اللبنانية، بعد قطيعة بين البلدين بدأت باغتيال الحريري، وشهدت انفراجاً عبر المصالحة التي قادها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح خلال انعقاد «القمة الاقتصادية» مطلع العام 2009. وقد أعادت بعد زيارات متبادلة بدأت في الرياض، دفئاً «حذراً» الى العلاقات بين سورية والسعودية، وهذه المرة على خلفية الملف اللبناني الذي وضع في عهدة شراكة «سين . سين»، وهو العنوان الذي ابتكره رئيس البرلمان نبيه بري لتأكيد أهمية دور السعودية وسورية في الأزمات اللبنانية. واليوم تطل أزمة المحكمة الدولية وقرارها الظني، لتضفي مزيداً من الرهان على الدور السعودي، خصوصا بعدما أشار الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله الى امكان الرهان على الرياض للتخفيف من تداعيات القرار الظني، بعد تقارير أو تسريبات تحدثت عن تورط عناصر «غير منضبطين» في الحزب في اغتيال رفيق الحريري، ما قد يؤدي الى فتنة شيعية - سنية، سعى النظام السعودي دائماً الى وأدها منذ سقوط نظام صدام حسين العام 2003.

وتأتي زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز لبيروت تحت عنوان دعم الاستقرار، الذي اضطلعت السعودية به في حقبة التحولات. ويأتي انعقاد القمة الثلاثية التي ستجمع العاهل السعودي والرئيس السوري والرئيس اللبناني، ليبرهن مجدداً ان لبنان غير قادر على الخروج من المعادلات الاقليمية على ايقاع ثنائية «سين. سين»، والاّ ما معنى ان يعيد التشنج بين الرياض ودمشق القوى السياسية اللبنانية الى «متراس» السجال السياسي المحموم والدامي أحياناً، في حين تريح ديبلوماسية المصالحات جميع الأطراف في الداخل.

عشية زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز للبنان، فتحت «الراي» ملف العلاقات اللبنانية - السعودية قبل الطائف وبعده، وطرحت أسئلة عن تاريخ العلاقة بين الرياض وبيروت، وتوقيت زيارة العاهل السعودي بعد جولته على بعض العواصم العربية، وسط الجدل الدائر عن تداعيات القرار الظني، على كل من أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القديس يوسف الدكتور سامي نادر، وأستاذ التاريخ المعاصر في الجامعة اللبنانية الدكتور عبد الرؤوف سنّو.

«يريد تجنيب لبنان تداعيات الأزمة النووية الإيرانية»

سامي نادر: الربط بين زيارة العاهل السعودي والسجال حول المحكمة الدولية ... لا يخلو من مبالغة

اعتبر استاذ العلاقات الدولية الدكتور سامي نادر ان زيارة العاهل السعودي لبيروت تندرج في اطار «دعم شبكة الأمان الدولي» للبنان لجهة تجنيبه تداعيات الملف النووي الايراني والأزمة التي قد ينتجها. واذ أكد ان الشراكة السعودية - السورية تشكل «صمام الأمان» للداخل اللبناني، رأى ان الربط بين الزيارة والسجال الدائر حول المحكمة الدولية «أمر مبالغ فيه».

● ما قراءتك السياسية لزيارة الملك عبدالله للبنان، وما دلالاتها من ناحية التوقيت وسط الجدل السياسي المتفاقم حول المحكمة الدولية وقرارها الظني؟

- تندرج زيارة الملك عبد الله في خانة دعم شبكة الأمان الدولي للبنان التي بدأت مع الزيارات التي قام بها الرئيس سعد الحريري لبعض العواصم الغربية والعربية. وأعني بشبكة الأمان تجنيب لبنان الوقوع في الصراع الدائر في الشرق الأوسط، خصوصا في ما يتعلق بالملف النووي الايراني. فتجربة حرب 2006 اتخذت أبعاداً اقليمية، تمحورت حول الصراع بين المجتمع الدولي وطهران. والخوف اليوم من ادخال لبنان مجدداً في هذه الدوامة، واستعماله كورقة ضغط. وهذه المسألة تتقاطع مع اتجاه داخل واشنطن الى حسم الموضوع عسكرياً مع ايران، ما يضع لبنان على حافة الخطر. من هنا، يصب الدور السعودي في تحييد لبنان عن هذا التوتر العسكري المحتمل. وفي رأيي ان زيارة الملك عبد الله تسعى الى تحقيق أربعة أهداف أساسية: أولاً، تحصين شبكة الأمان في لبنان، ثانياً، تحييد لبنان عن الصراع بين ايران والغرب، ثالثاً، تثبيت تسوية الدوحة التي أتت بعد أحداث السابع من مايو 2008 برعاية قطرية - سعودية، رابعاً، تأكيد الشراكة السعودية - السورية من أجل احتضان الوضع اللبناني، علماً ان مبادرة المصالحة التي قام بها أمير الكويت خلال «القمة الاقتصادية» شكلت المدخل الأساسي لهذه التسوية بين الرياض ودمشق، وانعكست استقراراً على لبنان. أما الحديث عن التوقيت وتقاطع الزيارة مع السجال الدائر حول المحكمة الدولية، فهذا الأمر مبالغ فيه. فالمحكمة لا تخضع للتسويات، بدليل ان المحاكم الدولية في العالم أكملت مهماتها من دون الرضوخ لأي معطى خارجي يضغط عليها. ولكن يمكن السعودية ان تمارس دوراً في التخفيف من تداعيات أي قرار ظني. وكما يعلم الجميع، تعمل سورية على شبكة وقاية داخلية تجنبها الآثار السلبية التي يمكن ان تكشفها المحكمة، وفي هذا الاطار تعمل على تعزيز انفتاحها على المجتمع الدولي، وقد أثمر ذلك تحقيق مصالحة مع النظام السعودي وتغيير نمط العلاقة مع الدولة اللبنانية. الملف الأهم في المعادلة الاقليمية يبقى الصراع الايراني الغربي اذا جاز التعبير، وهو يضغط على الداخل اللبناني، وأحد تجلياته ما يُثار من جدل حول المحكمة، والأهم من هذا كله ان خطاب «حزب الله» يسعى الى تغيير المعادلات على الأرض في انعكاس لأزمة النووي الايراني، وهذه المرحلة تترافق مع اعادة تموضع سورية، وسعيها الى المواءمة بين طهران والرياض وقد نجحت في تحقيق هذه الغاية حتى اللحظة.

سامي نادر

● الاهتمام السعودي بالملف اللبناني ليس أمراً جديداً. ما تفسيرك لهذا الدور منذ «اتفاق الطائف» حتى المصالحة الأخيرة بين دمشق والرياض؟

- المصالحة السعودية - السورية كانت أساسية بالنسبة الى لبنان، ما سمح لدمشق أيضاً باعادة التموضع. وهذا ما نلحظه في العراق. ودخول العامل التركي ساهم في دفع النظام السوري الى اعادة توزيع أوراقه، من دون ان يؤدي ذلك الى قطع علاقته مع طهران. هذا الدور الجديد لسورية بدأ يتخذ مساراً ايجابياً بسبب السعي السعودي الى تقريب وجهات النظر بين ثلاثة أطراف هي السعودية ومصر وسورية. وطبعاً، تشكل الشراكة السعودية - السورية صمام الأمان للداخل اللبناني، خصوصا ان السعودية هي العراب الأساسي لحكومة الوحدة الوطنية. اهتمام السعودية بلبنان ليس أمراً جديداً كما أشرت، وللسعوديين مصالح سياسية واقتصادية في لبنان، ولنتذكر ان دورهم في «الطائف» كان الأهم، عدا عن انهم يشكلون خط الدعم الأول للسنة العرب، في ظل التوتر الشيعي السني في المنطقة. والسعودية تعتمد على معادلة مهمة، بالنسبة الى لبنان، يمكن ايجازها بدعم التسويات السياسية. كما ان دورها لا ينحصر في هذا الاطار، اذ كان لها حضور لافت في مؤتمرات باريس. وفي رأيي ان السعودية هي أحد أهم الأطراف الفاعلين الاقليميين في الشرق الأوسط، تضاف اليها الولايات المتحدة. وبصرف النظر عن الوضع الجيو استراتيجي، تعتبر السعودية من أهم الدول الاقتصادية في العالم.

● تدخل قطر اليوم على خط تسوية الأزمات في الشرق الأوسط، ومن بينها الأزمة اللبنانية. ما تأثير ذلك في ديبلوماسية الرياض في ما يتعلق بالملف اللبناني؟

- التوتر بين قطر والسعودية كان في مرحلة معينة، قبل نحو عامين. ولكن العلاقة اتخذت اليوم مساراً مختلفاً، يتجه نحو الشراكة في معالجة الأزمات العربية، وفي مقدمها الوضع اللبناني. وقد تجلى ذلك كما أشرت سابقاً في «اتفاق الدوحة». من الواضح ان قطر والسعودية تتجهان الى تبني معادلة الاستقرار في الشرق الأوسط، ولا قاعدة للتنافس بينهما. فضلاً عن ذلك، فان تاريخ الرياض الديبلوماسي يتيح لها فرصة أكبر لتفكيك العديد من التعقيدات، بسبب خبرتها السياسية ودورها في صنع القرار العربي.

● أشار السيد نصر الله في مؤتمره الصحافي الأخير، الى ان السعودية تستطيع ان تؤدي دوراً في تجنيب لبنان تداعيات القرار الظني. ما رأيك في ذلك، وهل تملك السعودية القدرة على تجنيب لبنان تداعيات المحكمة الدولية؟

- المحكمة الدولية تشكل غطاءً للمواجهة المحتملة على خلفية الملف النووي الايراني، من هنا تأتي محاولة السعودية لاحتواء تداعيات أي ضربة عسكرية ضد ايران قد يطول تأثيرها لبنان. و«حزب الله» يحاول توظيف بعض القضايا والملفات اللبنانية ومن بينها المحكمة، لمصلحة مشكلة طهران مع المجتمع الدولي، في حين ان الرياض تسعى الى تحييد لبنان عن الصراع الدائر، والديبلوماسية السعودية كانت واضحة في هذه المسألة.

● ما قراءتك للاهتمام المصري المفاجئ اثر تأكيد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط وجوب عدم «عدم تكرار 7 مايو»، ولماذا جاء كلامه عشية زيارة الملك عبد الله للبنان؟

- هناك محور اعتدال عربي داعم لديبلوماسية السلام يتشكل من مصر والسعودية والأردن، وهو محور يتعارض مع سياسة المواجهة والخيار العسكري الذي تتبناه ايران. ولا أجد كثيراً من الفوارق بين القاهرة والرياض في معالجة الملف اللبناني، خصوصا ان الطرفين يسيران على خط واحد. المهم في هذه المعادلة ان السعودية تسعى بجهد كبير الى احتواء سورية، وهذا الأمر ينعكس على لبنان في شكل ايجابي، من دون ان يعني ذلك ان دمشق قادرة على قطع علاقاتها الاستراتيجية مع طهران. هذه المسألة تحتاج الى قراءة متأنية قبل اصدار أي تحليل أو حكم، ولكن يمكن ان نستمد بعض المؤشرات من خطاب السيد نصر الله الأخير، اذ انه وجّه رسائل عدة الى السوريين، حين قال ان «حزب الله» ساعد سورية في العديد من المراحل. ولكن المشكلة ان سورية غير قادرة على السير الى النهاية ومجاراة النظام الايراني في تحديه للمجتمع الدولي، الأمر الذي قد يترجم أزمات سياسية صامتة بين ايران وسورية و«حزب الله».

● أشارت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الى وجود تسوية بين المحكمة الدولية والمبادرة العربية للسلام التي أطلقها الملك عبدالله في «قمة بيروت» حين كان ولياً للعهد. كيف تفسر الايحاءات الاسرائيلية حول امكان وجود تسوية ما تحت مسمى «دول الاعتدال العربي» ومن بينها السعودية؟

- اسرائيل تعمل على توظيف المحكمة الدولية لمصلحتها، وهذا المسار الذي تتبعه فيه كثير من الخطورة والاستغلال، وسبق ان استفادت من الحرب العراقية - الايرانية التي استمرت ثمانية أعوام. واليوم تعمل على الاستفادة من المحكمة الدولية لتنفيذ مصالحها، وقد يكون الكلام الوارد في صحيفة «يديعوت أحرونوت» مبالغاً فيه.

«اعتبر المسيحيين نافذة العالم العربي على الغرب»

عبدالرؤوف سنو: مؤسس المملكة عبدالعزيز أول من دعم استقلال لبنان

أوضح استاذ التاريخ المعاصر الدكتور عبد الرؤوف سنو ان جذور العلاقة السعودية - اللبنانية ضاربة في التاريخ، وتعود الى زمن استعانة الملك عبد العزيز بلبنانيين كمستشارين في حقبة تأسيس الدولة السعودية. ولفت الى ان عبدالعزيز كان في طليعة داعمي استقلال لبنان، وشجع على أهمية الحضور المسيحي اللبناني معتبراً اياه «نافذة العالم العربي على الغرب».

● العلاقة اللبنانية - السعودية تعود الى أكثر من نصف قرن. كيف يمكن ان ترسم بداياتها التاريخية؟

- تاريخ العلاقة بين الرياض وبيروت يعود الى الخطوة التاريخية التي اتخذها الملك عبد العزيز، حين عيّن بعض اللبنانيين في منصب مستشارين مثل الحاج حسين الحسيني وأمين الريحاني في حقبة تأسيس الدولة. ومعلوم ان السعودية في هذه المرحلة كانت تفتقر الى الكوادر المتخصصة، لذا لجأت الى التعاون مع أهل الاختصاص والمعرفة في العالم العربي خصوصا في مصر ولبنان. كما ان لبنان يحتل بالنسبة الى السعودية أهمية كبرى، وللملك المؤسس كلام كثير على ان لبنان وطنه الثاني. أما على الصعيد المؤسساتي، فالملك عبد العزيز دعم المؤسسات الخيرية في لبنان، خصوصا الجمعيات الخيرية الاسلامية، وكان من أول الزعماء العرب الذين دعموا لبنان في استقلاله العام 1943 حتى انه حذر اللبنانيين من خطورة الطائفية السياسية، وشجع على أهمية الحضور المسيحي وفاعليته، معتبراً ان مسيحيي لبنان هم نافذة العالم العربي على الغرب. الى ذلك، كان الملك عبد العزيز يحترم خصوصية لبنان، وقد تفهم رؤية بعض اللبنانيين في ما يتعلق بمشروع المحاور والتحالفات والشعارات التي تمّ الترويج لها حول «الهلال الخصيب»، لانه كان يدرك جيداً خصوصية هذا البلد. وما شجعه على هذه المسألة تصاعد نفوذ الهاشميين في المنطقة.

● ماذا عن مرحلة الديبلوماسية السعودية عشية الحرب الأهلية في لبنان؟ وما هو تقييمك لها بعد التوقيع على «اتفاق الطائف» وما أعقبها من تحولات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

عبد الرؤوف سنو

- هذه الفترة مهمة جداً، فعشية اندلاع الحرب حاول الملك خالد بن عبد العزيز دعوة الأطراف السياسية اللبنانية الى الحوار، وحذرهم من خطورة الوضع الأمني، خاصة ان هذه المرحلة تقاطعت مع تحولات اقليمية في المنطقة العربية، خصوصاً بعد انتهاء حرب 1973 وبداية الحديث عن السلام مع اسرائيل. واثر توتر الحالة الأمنية في لبنان دعا الملك خالد الى انعقاد قمة في الرياض عام 1976 بين حافظ الاسد والرئيس الياس سركيس وياسر عرفات من أجل ارساء حل سلمي، نتج عنه ارسال قوات الردع العربية، وكل ذلك بغية تحقيق هدفين: منع تدويل الأزمة اللبنانية، واحلال السلام في لبنان برعاية عربية، ولكن بالمقابل كانت السعودية تدرك فعالية الدور السوري في لبنان، لهذا لم تدخل في صراع معه، فاستفادت من وجوده لتخفيف حدة الصراع. بعد عام 1982 انشغلت السعودية بالحرب العراقية الايرانية، ولكن ذلك لم يمنعها من الاهتمام بالملف اللبناني، خصوصاً بعد توقيع حكومة الرئيس أمين جميل على اتفاق 17 مايو عام 1983 وهي كانت على دراية قبل التوقيع على الاجتماعات التي كانت تحدث في كريات شمونة وخلدة، وهي من جهة أخرى كانت تؤيد الانسحاب السوري من لبنان بعد انسحاب اسرائيل، ولكن هذا الأمر تناقض مع الاستراتيجية السورية، والاتفاق كما يعلم الجميع تمّ اسقاطه من قبل حلفاء سورية. دمشق حينها كانت ترفض كل تسويات السلام وبذلك هيأت الظروف لما يعرف بالاتفاق الثلاثي بين ايلي حبيقة ووليد جنبلاط ونبيه بري. ويمكن اعتبار الفترة الممتدة من عام 1984 الى عام 1989 هي فترة اللا حل السوري والسعودي في آن واحد، وبعدها بدأ التوافق الأميركي السوفياتي الذي انعكس على لبنان، والهادف الى تخفيف بؤر التوتر في العالم المتولد عن الحرب الباردة، وقد حاول الأميركيون تأكيد الدور السعودي في لبنان، وعملوا على اخراجه من الحرب، عبر شراكة سعودية سورية وان لم تبدو واضحة في البداية، فتشكلت اللجنة السداسية ومن بعدها اللجنة الثلاثية، والتي آلت الى توقيع «اتفاق الطائف» برعاية الملك فهد بن عبد العزيز. بعد عام 1990 انشغلت الرياض بحرب الخليج الثانية، وتركت سورية في لبنان، ولكن ذلك لم يمنع السعوديين من دعم لبنان على المستويين الاقتصادي، والانمائي. والتحول الأهم وقع عام 2001 حيث بدأت الادارة الأميركية بمطالبة سورية بالانسحاب، الى ان صدر القرار 1559 وتمّ اغتيال الرئيس رفيق الحريري، عندها وصلت العلاقات بين الرياض ودمشق الى حالة من التأزم، خاصة ان السعودية، كانت تدرك حجم الوجود الأمني لسورية في لبنان. أما التحول الأبرز فقد وقع بعد عدوان 2006 وبعد «مؤتمر الدوحة»، فقد عرفت السعودية ان قواعد اللعبة تغيرت وطالبت قوى «14 مارس» رغم انها الأكثرية النيابية بتهدئة الوضع، الى ان تمّ اللقاء بين الرئيس بشار الاسد والملك عبد الله بن عبد العزيز اثر المصلحة التي أرساها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح في «القمة الاقتصادية» عام 2009. وخلاصة القول ان السعودية طوال تجربتها في لبنان، استطاعت ان تتكيف مع مختلف التحولات الاقليمية والدولية، بغية ارساء الاستقرار، وهذا ما أكسبها مرونة في التعامل مع هذا الملف.